دين ودولة

للأستاذ محمود تيمور بك

يخوض الناس فى حديث الدين متنازعين يتساءلون :

هل هو عقيدة روحانية وشريعة عمرانية معا ؟

أينظم الدين علاقة المرء بربه ، وينظم كذلك علاقة الناس بعضهم ببعض فيما يضطربون فيه من وسائل العيش وشؤون الاجتماع ؟

والناس قاطبة مؤمنون بأن الدين عقيدة تسمو بالنفوس إلى الله ، ولكنهم مختلفون فى أنه مع ذلك قانون للمجتمع ودستور للدولة

والهاتفون بأن الدين شريعة ودستور يلتمسون برهان ذلك فيما سن الدين من أوضاع تحكم مرافق الناس ومصالحهم جميعا ، ويرون فى هذه الأوضاع قواعد جامعة صالحة لكل زمان ومكان ، حليقة أن تقوم عليها سائر القوانين والأحكام

والقائلون بقصر الدين على معانى التعبد ، يريدون للناس أن يكونوا أحرارا فيما يتخذون من أنظمة للتعايش ، مستهدين فى ذلك حاجة العصر ، وطابع الزمن ؛ مسايرين موكب المجتمع البشرى فى تطوره الفكرى

والرأى عندى أن مثل هذا النزاع لا يقوم فى أمة إلا إذا كانت من أمر نفسها على قلق ... لا هى مقتنعة موصولة بدينها فتسكن إليه ، وتهتدى فى عامة شأنها به ؛ ولا هى قد تخلت عن الدين جملة ، فتركن إلى أن تتخذ اعلاقاتها الاجتماعية ضوابط من قانون مصنوع

لا خلاف على أن الأمة المثالية هى التى تكون مصدر السلطات ، وهى التى تحكم نفسها بقانون مستمد من خصائصها ملائم لما يشيع فيها من عادة وعرف ، محقق لرغبة مجموعها فيما يعتقدون أنه خير وبر وصلاح . فإذا لم يكن قانون الأمة على هذا النحو من موافقته لنفسيتها ، ومطابقته لمصلحتها ، فهو قانون مفترى عليها ، لا بقاء له فيها

وإذن فالقانون لا منبع له إلا الأمة فيما يكون لها من مستوى فكرى واقتصادى واجتماعى ، وفيما يكون لها من صيغة نفسية وطابع شخصى ، وفى هذا القانون الذى يحكمها تتجمع صفوة ما تتميز به من أخلاق وعادات وتقاليد ، فإذا هو مرآة لها ، تجلو وجهة نظرها فى الحياة ، ومبلغ فهمها لما هو خير وحق وعدل

ومما لا مرية فيه أن الإيمان إذا استبطن النفوس ، لم يلبث أن يوطنها على هداه ، ومتى رسخ الاعتقاد انقادت العقول طوعا له . وليست مظاهر الحياة فى كل أمة إلا ميزانا أمينا لما يعمر جوانبها من إيمان ، ومقياسا دقيقا لما يرسخ فيها من اعتقاد

وما دام الدين إيمانا عميقا وعقيدة روحانية تأخذ الناس بألوان من تقاليد وأوضاع ، وما دامت هذه الأوضاع والتقاليد ذات أثر بالغ فى سلوك الناس أفراداً وجماعات ، فلا منجاة للقانون من التأثر بالدين ، والاصطباغ بصبغته ؛ فإن قانونا يتشكل بروح الأمة لا بد أن يسرى إليه ما يسرى فى جوانب تلك الأمة من خصائص التدين ، فبقدر ما يسكن فى النفوس من هذه الخصائص يظهر الأثر واضحا فى روح القانون

فإذا نقم الناقمون من قوانيننا التى يجرى بها العمل فى المجتمع الحاضر أنها تجانب تعاليم الدين بقدر يسير أو بقدر جسيم ، وإذا طمح الطامحون إلى تضييق دائرة الفروق بين الدولة

والدين ، فلينظروا بادئ بدء :

أفي هذه القوانين تمثيل صحيح لحاجات البيئة التي يندرج فيها مجموع الأمة ؟ وهل هي تطبيق سليم للمبادئ العامة التي يزكيها أهل الرأي ، وتنزل من موافقتهم منزلة الإجماع ؟

فإن استبان لهم أن القوانين منقوصة الحظ من صحة التمثيل ، وسلامة التطبيق ، فليعمدوا إلى تعديلها وإصلاحها بالوسائل المشروعة التي يجري بها التعديل والإصلاح

وأما إن وجدوها سليمة صحيحة ، من حيث مسايرتها لحاجات الأمة ، وطبائع المجتمع الحاضر ، فليعلموا إذن أن هذه القوانين لا تجانب تعاليم الدين بغيا وعدوانا ، ولكن لأن الأمة هي التي بضعف استشعارها لهذه التعاليم ، فهي تجانبها على عمد أو على غير عمد

فليقولوا في غير مواربة إننا نحن الذين أخذنا من الدين قشوراً وظواهر ، وإننا نحن الذين آمنا به رسوما وأسماء ، فأما أغلب مبادئ الدين وتعاليمه الوثيقة الصلة بنواميس العيش وحقائق الاجتماع ، فقد ظلت بعيدة عنا ، أو خافية علينا ، فلم نشعر لها في مجموعنا بذلك الأثر الذي ينفض صبغته على حياتنا العملية ، ولم يكن لنا إلهام منها فيما نتخذ من دستور ، وما نصطنع من قانون

ولعل السر في ذلك أن أغلب المبادئ والتعاليم التي رسمها الدين ، لينتظم بها المجتمع في أسواق الحياة ، يستأثر بعلمها نفر من رجال الشرع ، ويتخذونها موضوع درس وتلقين في حلقات الدرس والتلقين ، فهي محجوزة لهم ، مخصوصة بهم ، يتعالمونها فيما بينهم لأغراض دراسية محضة لا صلة بينها وبين دنيا الواقع ومشهود الناس . فكأن هذا الدين قسمة بين أهليه : فهو للجمهور عقيدة يتعبدون بها وحسب ، وهو لبعض الناس شريعة دراسية يتلقاها تلميذ عن أستاذ في مقام التعليم

فمن شاء أن يكون للدين سلطان على القانون ، فليجعل للدين سلطانا على الأمة في مجموعها ، وليبث في نفسيها العامة مبادئ الشريعة وتعاليمها ، حتى يستشعر الناس أن هذا الدستور الديني أنظمة حيوية عملية يقوم على دعائمها صرح المجتمع ، وحتى تطمئن العقول والقلوب إلى أن اصطناع هذه الأنظمة لا يصد عن مسايرة الحضارة في ركبها السيار . ويومئذ لا تكون القوانين إلا ظلا لهذا الإيمان والاطمئنان على نحو طبيعي لا تكلف فيه ولا افتئات ولا استكراه

والدولة في جوهرها يتمثل كيانها في قوانينها التي هي نابعة من عرف الأمة وروحها وخصائصها ، والتي هي صورة صادقة لمبلغ ما تنطوي عليه نفسية الأمة من إيمان بالدين ، وفهم لمبادئه ، واستشعار لتعاليمه ، ولكل أمة مقدار كبير أو صغير من ذلك الإيمان والفهم والاستشعار . وإذن لا بد أن تتأثر الدولة بقدر ما تتأثر به تلك القوانين ، فإنه لا دين بلا دولة ، ولا دولة بلا دين

محمود تيمور

اعلان

يعلن تفتيش مشروعات ري وسط الدلتا بطنطا بأنه تقرر تأجيل فتح مظاريف جلسة ظهر يوم ٢٨ — ١٢ — ١٩٥٠ عن عملية الأعمال الصناعية لانشاء قنطرة اضافية امام بحر الملاح الجديد وقنطرة قم الجنابية الأولى اليسرى له وإنشاء منازل البحارة لبوليس بحر الملاح إلى جلسة ظهر يوم الثلاثاء ٩ يناير سنة ١٩٥١ ٧١٢٨